الأمم المتحدة S/2009/302

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) الذي طلب فيه إليّ المجلس أن أطلعه بانتظام على الحقائق وأن أقدم إليه تقريرا عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها. وطلب إليّ المجلس لاحقا، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويركز هذا التقرير على ما استجد من تطورات منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/169)، وبخاصة على الأزمة السياسية والعسكرية التي أعقبت اغتيال رئيس الدولة ورئيس هيئة الأركان العامة، والتحضيرات للانتخابات الرئاسية التي ستجري في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما يقدم التقرير توصيات بإنشاء مكتب متكامل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة في غينيا – بيساو، واقتراحا بشأن ولايته وهيكليته وملاك الموظفين الذي يحتاج إليه، وذلك بناء على ما طلبه مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – سادت الفترة المشمولة بالتقرير حالة من التوتر السياسي الشديد أثرت سلبا في سير أعمال مؤسسات الدولة. وحالة الهدوء الظاهري التي أعقبت اغتيال الرئيس جواو برناردو فييرا ورئيس الأركان العامة الجنرال تاغمي نا واي في آذار/مارس ٢٠٠٩ اهتزت في ٤ حزيران/يونيه، بعد مقتل وزير الإدارة الإقليمية المرشح إلى الانتخابات الرئاسية، باسيرو دابو، في منزله على يد مسلحين يرتدون الزي العسكري في ساعات الصباح الأولى. وقُتل نائب آخر

150609 110609 09-36063 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في البرلمان كان عضوا في الحزب الحاكم أي الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وسائقه وأحد مرافقيه في كمين استهدف سيارته في الوقت نفسه تقريبا. ووفقا لجهاز المخابرات التابع للدولة، كانا كلاهما، على ما يبدو، يقاومان توقيفهما، وكانا متهمين، إلى جانب ثمانية أشخاص آخرين من بينهم أربعة نواب في البرلمان، بضلوعهما في محاولة انقلاب. وأجمع المجتمع الدولي على إدانة هذه الاغتيالات، ولا سيما مجلس الأمن وممثلي في غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي. وفي ٩ حزيران/يونيه، أكد الرئيس المؤقت ريموندو بيريرا، الذي كان خارج البلد لدى اغتيال هذين المسؤولين الرفيعي المستوى، وبعد التشاور مع الحكومة والأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية، أن الانتخابات الرئيسية ستجري في ٢٨ حزيران/يونيه.

٤ - وعقب الأحداث المأساوية التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٩، كادت تحدث أزمة دستورية بسبب التعارض بين حُكمين يتناولان الانتخابات الرئاسية: فالدستور ينص على ملء منصب رئاسة البلد بشكل مؤقت لفترة ٦٠ يوما قبل إجراء الانتخابات، بينما يحدد قانون الانتخابات فترة زمنية أطول لتنظيم الانتخابات الرئاسية. وأجرى الرئيس المؤقت بيريرا مشاورات مكثفة مع أعضاء البرلمان وسائر الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني لتفادي أي أزمة دستورية وضمان التوصل إلى حل توافقي بشأن فترة ولايته. وتوخى من ذلك تحديد موعد لإجراء الانتخابات يتيح للدولة تسيير الأعمال واحترام روح الدستور، قبل ترسيخ أركان النظام الدستوري من جديد عن طريق الانتخابات الرئاسية.

٥ - وفي ٣١ آذار/مارس، وقع رئيس مجلس النواب المؤقت ورئيس الوزراء وحزبان ممثَّلان في البرلمان هما الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي، مذكرة تفاهم أقروا فيها بأن الدستور يحد للغاية من صلاحيات الرئيس المؤقت، مما يؤدي إلى شلل شبه تام في الحكومة والبرلمان. وأُفيد في مذكرة التفاهم هذه بأن التوصل إلى حل قانوني ودستوري أمر متعذر، فاقتُرح حل سياسي يتمثل في تعليق القيود التي يفرضها الدستور والإبقاء على تلك التي تمنع الرئيس المؤقت من حل الجمعية الوطنية أو إقالة الحكومة. كما مددت مذكرة التفاهم ولاية الرئيس المؤقت لتصبح ١٢٠ يوما. وأصدر الرئيس المؤقت بيريرا في ٣١ آذار/مارس مرسوما رئاسيا حُدد فيه يوم ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موعدا لإجراء الانتخابات.

٦ - وفي ١٤ آذار/مارس، عين مجلس الوزراء قائد سلاح البحرية، جوزيه زامورا إندوتا، المتحدث باسم لجنة القادة العسكريين التي أنشئت في ١ آذار/مارس بعد اغتيال رئيس هيئة

الأركان العامة، الجنرال باتيشا تاغمي نا واي، ورئيس هيئة الأركان العامة الجديد ونائبه، رئيسا جديدا لهيئة الأركان العامة، والعقيد أنطونيو نديايي، قائد القوة العسكرية الشمالية، نائبا له. وأرسل اسماهما إلى الرئيس المؤقت لإقرار التعيين.

٧ - وفي ٦ نيسان/أبريل، عُين وزير العلاقات الخارجية الأسبق لأنغولا، جواو برناردو دو ميراندا، مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي معنيا بغينيا - بيساو، وقام بزيارة بيساو في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل.

٨ - وأصدرت مجموعة من واحد وعشرين حزبا سياسيا غير ممثلة في البرلمان بيانا في ٢ نيسان/أبريل شجبت فيه ما اعتبرته ''انحرافا عن سيادة القانون في البلد''. وذكرت في البيان أن الحكومة أظهرت عجزها عن السيطرة على الأمور، ودعتها إلى الاستقالة. وحثت الجمعية الوطنية على بحث الحالة السائدة في البلد وحذرت المجتمع الدولي من أن تدهور الأوضاع يهدد مؤسسات الدولة.

٩ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس المؤقت مرسوما رئاسيا أكد بموجبه تعيين القائد زامورا والعقيد نديايي بشكل مؤقت حتى تنصيب رئيس منتخب جديد للجمهورية. واحتج بعض المنتقدين بأن الدستور لا يخول سلطة هذه التعيينات إلا إلى رئيس منتخب للجمهورية. كما ساد بعض الانزعاج بسبب تجاوز ضباط أرفع درجة منهما في التراتبية العسكرية.

١٠ - وفي إطار جلسة خاصة عقدها البرلمان في ٧ نيسان/أبريل لمناقشة الحالة السائدة في البلد، وبسبب القلق المتزايد من دور الجيش، طمأن وزير الدفاع، أرتور سيلفا، النواب أن الحالة هادئة وأن الجيش يأتمر بإمرة السلطات المدنية.

١١ - ومضى شركاء البلد الدوليون والإقليميون، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في إبداء تضامنهم غينيا - بيساو. وعُقد الاجتماع الوزاري السادس والعشرون الرفيع المستوى لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأوصى المجتمعون بأن تحشد الجماعة الاقتصادية الدعم الدولي، ولا سيما من الأمم المتحدة، لنشر الجيش والشرطة كخطوة وقائية لضمان حماية مؤسسات الدولة والمسؤولين الحكوميين والعملية الانتخابية. وأوصوا باتخاذ خطوات فورية لتنفيذ خطة العمل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، باستخدام غينيا - بيساو كأحد البلدان لتنفيذها على سبيل التجربة. كما عالج المجلس مسألة الإفلات من العقاب ودعا إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث التي شهدها البلد منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، حينما قام العميد في سلاح البحرية بوبو نا تشتو، على ما يبدو، بمحاولة انقلاب.

١٢ - وإن مجلس الوزراء التابع لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، الذي اجتمع في برايا في ٢٥ آذار/مارس، أعرب عن تأييده تشكيل لجنة تحقيق دولية. وأيد مقترح الجماعة الاقتصادية بشأن نشر قوات أمنية كخطوة وقائية، على أن تطلب هذا الأمر حكومة غينيا - بيساو وينسقه الاتحاد الأفريقي ويجري في إطار ولاية من الأمم المتحدة. غير أن وزير الاتصالات الاجتماعية والمتحدث باسم الحكومة نفيا في ١ نيسان/أبريل أن تكون حكومة غينيا - بيساو قد طلبت نشر أي من هذه القوات وشددا على أن ما تدعو إليه الحاجة هو الحصول على دعم دولي لإصلاح قطاع الأمن. وفي مرحلة لاحقة، عقدت الجهات المانحة في برايا في الرأس الخضر في ٢٠ نيسان/أبريل اجتماع مائدة مستديرة بشأن إصلاح قطاع الأمن (انظر الفرع ''خامسا'' أدناه).

١٣ - وعقب الأحداث المأساوية التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٩، أرجأت منظمة صوت السلام (Voz di Paz) التي يشرف عليها المعهد الوطني للدراسات والبحوث بالشراكة مع منظمة السلام الدولية (Interpeace) خطط التحقق من نتائج المشاورات التي أجرتها العام الماضي في إطار البرنامج التعاوني للحوار على مستوى القاعدة الشعبية لفترة ١٠ أشهر. وعقدت، بدلا من ذلك، سلسلة من المنتديات في بيساو لبحث حالة الأمة من أجل استخلاص العبر من الأحداث. وستتوج سلسلة المنتديات هذه بمنتدى وطني يعقد في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩ لمناقشة حالة الأمة. وتم التحقق من نتائج هذه المنتديات في المناطق ليفضي التحقق من نتائج المنتدى الوطني، المقرر إجراؤه في وقت لاحق من هذا العام، إلى عملية واسعة القاعدة بدأت في المناطق. كما أن منظمة صوت السلام تعزز قدرات المنتديات الحوارية التسعة الموجودة في المناطق والمشاركة في البرنامج المذكور، بتدريبها على كيفية التوسط في النزاعات، وقدرات الإذاعات الأهلية العشرين في إطار شعار ''الإعلام والسلام''.

١٤ - وعقدت الجمعية الوطنية جلسة استثنائية في الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل، الغرض منها في المقام الأول مناقشة ميزانية عام ٢٠٠٩ التي أُقرت في ٩ نيسان بأغلبية ٦٥ صوتا وامتناع ٢٨ نائبا عن التصويت. وعقدت الجمعية الوطنية جلستها العادية الثانية في الفترة من ٤ إلى ٢٢ أيار/مايو.

ثالثا - الانتخابات

١٥ - طلبت الحكومة إلى الأمم المتحدة في ٢٣ آذار/مارس توفير الدعم للانتخابات الرئاسية. فبادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور إلى تقديم المساعدة للسلطات الوطنية في حشد الأموال وأوفد فريقا من الخبراء الفنيين إلى اللجنة الوطنية للانتخابات ومكتب

الدعم التقني للانتخابات. وتشمل المساعدة أيضا التربية المدنية للموظفين في مراكز الاقتراع وتدريبهم. وقدمت الحكومة ميزانية شملت حوالي ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية نفقات الجولة الأولى من الانتخابات وجولة تصفية محتملة إذا لم يحصل أيّ مرشح على الأغلبية في الجولة الأولى. غير أنّ الميزانية لم تتضمن تكاليف العمليات الأمنية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في أجواء سلمية، البالغة ٠٠٠ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وطلبت اللجنة، في رسالة وجهتها إلى ممثلي في ٧ أيار/مايو، أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين. وأكد الاتحاد الأوروبي في أوائل أيار/مايو أنه سيوفد بعثة لمراقبة الانتخابات.

١٦ – وتنافس خمسة مرشحين في الانتخابات الداخلية للحزب الحاكم، أي الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، انتُخب السيد مالام باكاي سانها مرشحا عن الحزب بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل ١١٨ صوتا لصالح الرئيس المؤقت بيريرا. وبحلول الموعد النهائي لتقديم طلبات الترشح إلى الانتخابات في ٢٨ نيسان/أبريل، قدّم عشرون مرشحا طلبات إلى المحكمة العليا لخوض الانتخابات. ويشمل هؤلاء المرشحون الرئيس السابق محمد يالا (حزب التجديد الاجتماعي) والرئيس السابق أثناء الفترة الانتقالية هنريكي بيريرا روزا (مستقل). أما وزير الإدارة الإقليمية باسيرو دابو، الذي كان قد انسحب من المنافسة الداخلية التي أجراها الحزب الحاكم، فقدّم طلبا لخوض الانتخابات كمرشح مستقل. وعلق السيد دابو مهامه الوزارية طيلة الحملة الانتخابية. وإن سبعة من المرشحين هم من المستقلين. وفي ١٩ أيار/مايو، نشرت المحكمة العليا قائمة نهائية بالمرشحين وصدّقت على ١٣ طلبا، من بينها طلبات السيد باكاي سنها، والسيد يالا والسيد بيريرا روزا. والمرأة الوحيدة المرشحة هي فرنسيسكا فاز توربين، العضو في الاتحاد الوطني الغيني.

١٧ – وتضطلع منظمات المجتمع المدني بمبادرات شتى هادفة إلى الترويج لإجراء الانتخابات في أجواء سلمية. ففي ٩ أيار/مايو، أطلقت اثنتان من المنظمات الشبابية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو مشروعا يهدف إلى إشاعة روح التسامح وتخفيف حدة العنف خلال الانتخابات في مختلف الضواحي الشعبية في العاصمة. وسيستفيد المشروع من الدروس المستخلصة من ”مبادرة توعية الشباب“ التجريبية السريعة الأثر التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٨. ويتبنى المكتب أيضا ثقافة للسلام ومدونة لقواعد السلوك في شكل مبادرة تدعى ”ليلة سلام من أجل الديمقراطية“ نادت بها منظمات ”مواطنو المساعي الحميدة“ و ”صوت السلام“ و ”العدالة والسلام“، من بين منظمات أخرى. وبهدف بناء الخبرات في مجال إجراء انتخابات حرة ومنصفة وشفافة،

سيعقد المكتب في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبالشراكة مع كلية القانون في جامعة غينيا – بيساو، دورة لتدريب المدربين مخصصة لوكلاء الانتخابات كان قد عقد دورة مثلها قبل الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأنشأ المكتب صندوقا لتسهيل التغطية الإعلامية للانتخابات.

رابعا – التطورات العسكرية والجوانب الأمنية

١٨ – ظل الوضع السائد في صفوف الجيش دقيقا في الفترة قيد الاستعراض وساده انعدام عميق للثقة وشك بشأن المستقبل. واعتُقل عدد من الضباط العسكريين والمدنيين في إطار تحقيق مواز أجراه الجيش بشأن انفجار القنبلة التي أسفرت عن مقتل الجنرال تاغمي. وخلال عطلة نهاية الأسبوع في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، أقام الجيش، استنادا إلى معلومات زُعم أنه تلقاها، حواجز على الطرق المؤدية إلى بيساو وقام بتفتيش السيارات والمنازل بحثا عن الأسلحة. وفُتش مترل الرئيس السابق للأركان البحرية وأُخذت منه بعض الأسلحة. وفي ٢٦ آذار/مارس، قال القائد جوزيه زامورا إندوتا إن هذه الإجراءات، فضلا عن إلقاء القبض على بيدرو إنفاندا، هي تدابير وقائية. وفي عدة مناسبات، اتهمت القيادة العسكرية الجديدة سياسيين لم تُذكر أسماؤهم بمحاولة تحريض الأفراد العسكريين من الرتب الدنيا ضدها. وعُززت بشكل ملحوظ الترتيبات الأمنية المخصصة لرئيس هيئة الأركان العامة بالوكالة، مما دفع بأحد البرلمانيين في الجمعية الوطنية إلى التوصية بتقليص عدد مرافقيه.

١٩ – وباشرت لجنة الدفاع والأمن والمصالحة الجولة السادسة من المشاورات التي بدأتها منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥ مع أفراد معنيين بشؤون الدفاع والأمن في بيساو والمناطق. وكان الغرض من المشاورات مناقشة الأحداث التي وقعت في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ ودور قوات الدفاع والأمن في إقامة الديمقراطية وترسيخ التعاون بين أفراد الدفاع والأمن. وكان يُسعى أيضا من خلالها إلى الحيلولة دون أي تعطيل للانتخابات الرئاسية من قبل رجال يرتدون الزي العسكري. وقدم المكتب الدعم اللوجستي للقيام برحلات بين المناطق.

٢٠ – وفي ٢٣ آذار/مارس، سلمت الحكومة البرازيلية إلى السلطات العسكرية المباني المجددة للمحكمة العسكرية العليا. وفي ٢٦ آذار/مارس، سنت الجمعية الوطنية في غينيا – بيساو تشريعا يجيز إنشاء بعثة برازيلية للتعاون العسكري في البلد، مما يمهد الطريق أمام البرازيل لإيفاد البعثة التي أذن بها الكونغرس الوطني البرازيلي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقام وزير الدفاع البرازيلي لاحقا بزيارة بيساو في ٢٧ آذار/مارس وأجرى محادثات رفيعة المستوى مع الحكومة والسلطات العسكرية.

٢١ - ووضع المكتب مع اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشروعا لعقد خمس حلقات عمل ليوم واحد في جميع أنحاء البلد للمصادقة على الاستقصاء الوطني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعقدت حلقتا عمل في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في منطقتي بوبا وغابو. وتشكل حلقتا العمل هاتان إحدى الخطوات الأساسية نحو وضع خطة عمل لتنفيذ برنامج عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. وفي أعقاب أحداث آذار/مارس، أرجأت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لاعتبارات أمنية، مشروعا تجريبيا ممولا من كندا لجمع عدد محدود من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غابو وإتلافها.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الأمنية العامة في بيساو. ودعا واحد وعشرون حزبا سياسيا الحكومة إلى الاستقالة بسبب عجزها عن حماية المواطنين والمؤسسات، وذلك بعد عمليتي سطو مسلح على متجرين صغيرين في بيساو والسطو على سيارة أمن تنقل أموالا من أحد المصارف التجارية إلى المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. واسترجعت الشرطة لاحقا الجزء الأكبر من مبلغ الـ ٩٢ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من الرجال الخمسة الذين أفيد بأنهم سطوا عليها، ووُجّهت التهمة إلى المشبوهين وشركائهم وهم حاليا معتقلون بانتظار المحاكمة.

٢٣ - وشارك خمسة عشر فردا من أفراد شرطة النظام العام وجهازي الحدود والهجرة في حلقة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام في بيساو نظمها المكتب في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل. وركز التدريب على دور الشرطة في إقامة الديمقراطية، وعلى الأخلاقيات والسلوك القانوني، واستخدام القوة والأسلحة، وحقوق الإنسان. وستُخصص حلقة عمل ثانية للشرطة وغيرها من هيئات إنفاذ القانون في المناطق. وفي الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت اثنتان من المنظمات غير الحكومية الوطنية هما منظمة المعونة الإنسانية (HUMAID) ومنظمة المكافحة الجماعية للألغام (LUTCAM)، بإزالة ٨٠٤ ٧ من الذخائر غير المنفجرة و ٤ ألغام مضادة للأفراد و ٤٣ صاعقا من منطقة مساحتها ٦٧٣ ٢٥٣ مترا مربعا، وتولى المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق هذه الأنشطة.

خامسا - إصلاح قطاع الأمن

٢٤ - في أعقاب القرار الذي اتخذه مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٩ آذار/مارس (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، قامت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وحكومتا غينيا - بيساو والرأس الأخضر بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة

في برايا في ٢٠ نيسان/أبريل للجهات المانحة لبحث إعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن في غينيا – بيساو وتحديثه. وكان الغرض منه تبيان المعوقات الرئيسية التي تعترض سبيل التنفيذ السريع لبرنامج إصلاح قطاع الأمن وسبل إزالتها، وبث روح ودينامية جديدتين في البرنامج. وكان من بين المشاركين فيه ممثلون عن ٢٩ بلدا وعن الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ووكالات وممثليات شتى تابعة للأمم المتحدة.

٢٥ – وقدم اجتماع المائدة المستديرة عددا من التوصيات شملت إقامة صندوق للمعاشات التقاعدية وإنشاء أكاديمية للشرطة وتعزيز القدرات المؤسسية لتوفير حماية أمنية خاصة للمؤسسات الديمقراطية وممثليها. وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، أبرز المؤتمر التزام قوات الشرطة في غينيا – بيساو التعاون مع المجتمع الدولي. وشدد على البعد الإقليمي للاتجار بالمخدرات وعلى ضرورة التصدي له على الصعيدين الوطني والدولي. وأوصى المشاركون في الاجتماع أيضا بوجوب أن تعود مسؤولية تنسيق الحوار مع المجتمع الدولي بشأن إصلاح قطاع الأمن إلى حكومة غينيا – بيساو التي يمكن أن يدعمها المكتب. وأثناء مشاورات لاحقة بين ممثلي وبين الشركاء الأوروبيين أُجريت في لشبونة وبروكسل ولندن في الفترة من ٤ إلى ١٢ أيار/مايو، سلّم الجميع بدور الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية في إصلاح قطاع الأمن وبضرورة اعتماد نهج أكثر اتساقا بشأن هذا الإصلاح، ولا سيما إصلاح الشرطة. وفي هذا السياق، أعيد تأكيد دور الأمم المتحدة في تنسيق جهود الشركاء الدوليين المعنيين بإصلاح قطاع الأمن.

٢٦ – وأُجري في الفترة من ١٢ آذار/مارس إلى ٢٥ نيسان/أبريل تعداد المحاربين القدامى في حرب التحرير. وبناء على طلب الحكومة، وافقت المفوضية الأوروبية على تمويل تعداد إضافي يجري في الفترة من ١٩ أيار/مايو إلى ٦ تموز/يوليه، إذ اعتُبر أن الوقت المخصص لإنجاز التعداد الأول لم يكن كافيا. كما وافقت الحكومة على أن تمدد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ولاية بعثة مجلس الاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، التي كان من المقرر أن تنتهي في نهاية حزيران/يونيه.

سادسا – الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٧ – في آذار/مارس، ألقت الشرطة القضائية القبض على مواطن إريتري مقيم في بيساو لتورطه المزعوم في تهريب مواطنَين إريتريين من أراضي غينيا – بيساو. وفي سياق التحقيقات،

كشفت الشرطة القضائية، داخل دوائر الهجرة، شبكة متورطة في إعداد وثائق سفر مزورة. ورُفعت القضية إلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة لاتخاذ إجراء بشأنها.

٢٨ - وفي سياق لجنة التحقيق في اغتيال كل من الرئيس فييرا والجنرال تاغمي، ثبت مدى فعالية ضباط الشرطة القضائية المدربين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عمليات التحقيق والتفتيش وإعداد ملفات القضايا لرفعها إلى المحكمة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، نظم المكتب المذكور لـ ٢٠ من ضباط الشرطة القضائية دورة تدريبية ثانية مدتها شهران في أكاديمية الشرطة البرازيلية.

٢٩ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، أثنى رئيس الوزراء على الجهود الحاسمة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الخطة التنفيذية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وطلب إليه رسميا إكمال تصميم أكاديمية للشرطة وسجن مشدد الحراسة في بيساو، في إطار شراكة ثلاثية بين المكتب المذكور والبرازيل ووزارة العدل في غينيا - بيساو.

٣٠ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، وعلى هامش الدورة الثامنة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عُقدت في فيينا، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بإطلاق فكرة عن برنامج يتمثل في اتخاذ الأمم المتحدة والإنتربول مبادرة مشتركة لدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، من أجل معالجة مشكلة تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في المنطقة. والهدف العام من المبادرة هو تقليص الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة به في غرب أفريقيا عن طريق تقديم المساعدة لتعزيز القدرات الوطنية والتعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. وغينيا - بيساو هي أحد البلدان التي سيُنفّذ فيها البرنامج على أساس تجريبي.

سابعا - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٣١ - واصلت التشكيلة المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام عملها مع البلد، مع التركيز بصفة خاصة على إصلاح قطاع الأمن والتحضير للانتخابات الرئاسية. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات بهدف تعزيز تنسيق الدعم الدولي لغينيا - بيساو وتماسكه وتحديد أولوياته. وفي ٢٥ آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماعا في نيويورك عن طريق الفيديو مع

أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين، بمن فيهم وزير الدفاع ممثلا المشارك في رئاسة اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام. وركزت المناقشات على تعزيز المساعدة لتحقيق الاستقرار السياسي وبناء السلام الشامل، التي ستقدمها اللجنة بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين. وفي ١٥ نيسان/أبريل، عقدت التشكيلة المخصصة لبلد محدد اجتماعا عن طريق الفيديو مع الشركاء الوطنيين والجهات الدولية المعنية لبحث تعزيز تنسيق مبادرات إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو وإضفاء الاتساق عليها. وفي ١١ أيار/مايو، عقدت لجنة بناء السلام إحاطة بمشاركة ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمناقشة أنشطة هاتين المؤسستين في غينيا – بيساو. وحثت لجنة بناء السلام المؤسسات المالية الدولية على تطبيق تدابير مرنة وزيادة الأموال التي تخصصها لتلبية احتياجات البلد الاقتصادية – الاجتماعية التي لا غنى عنها لبناء السلام.

٣٢ – وقامت الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بصفتها رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بزيارة غينيا – بيساو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل. وأجرت مشاورات مع أصحاب المصلحة والشركاء السياسيين الوطنيين من أجل الحفاظ على زخم العمل وتعزيز أنشطة لجنة بناء السلام في البلد.

٣٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز بعض التقدم في تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام في غينيا – بيساو. وفي إطار المشروع الذي تنفذه وزارة الشباب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التدريب المهني للشباب وتوفير فرص العمل لهم، سينفَّذ برنامج تدريبي موجّه لـ ٥٠٠ شاب وسيُنفذ في مجموعة مختارة من مراكز التدريب في بيساو والمناطق في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تدريب ١٧ شخصا على تأسيس الشركات وإدارتها. وفيما يتعلق بمشروع وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإعادة تأهيل مجموعة مختارة من السجون، تجري مناقشات بين وزارتي العدل والداخلية لتحديد سجن آخر في بيساو لإعادة تأهيله بعد أن أكدت التقارير الفنية أنه يتعذر تنفيذ أعمال إعادة التأهيل في واحد من السجون الأربعة التي اختيرت لهذا الغرض. ويُتوقع إنهاء الأعمال أو تسليم السجون المجددة في بافاتا ومانسوا وبيساو في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩. وحصل المكتب على الإمدادات اللوجستية والمواد والمعدات اللازمة لإعداد ملفات إدارة البيانات في السجون المذكورة، وعلى مركبة لنقل السجناء. وستنظم وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في حزيران/يونيه التدريب المتخصص ذا الصلة للمسؤولين عن إدارة السجون. ويُنفَّذ حاليا مشروع وزارة الدفاع ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل إعادة تأهيل الثكنات العسكرية. ويُعزى التأخر في إنجاز المرحلة الأولى، التي كان ينبغي أن تنتهي

في نيسان/أبريل، إلى الأحداث التي وقعت في آذار/مارس واستُهدفت أثناءها بقنبلة إحدى الثكنات العسكرية التي كان سيعاد تأهيلها. ولا بد، لدى تحديد المرحلة الثانية من عمل صندوق بناء السلام، من أن يُجري الشركاء الدوليون والمؤسسات المالية الدولية تقييما مشتركا لاحتياجات البلد بالاستناد إلى نهج منسق.

ثامنا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٤ – يشهد البلد وضعا ماليا واقتصاديا في غاية الصعوبة. فالحكومة تواجه صعوبات شديدة في تسديد متأخرات محلية ضخمة، ولا سيما متأخرات المرتبات عن ثلاثة أشهر لموظفي الخدمة المدنية في عام ٢٠٠٨، وعن شهرين في العام الحالي. وفي أعقاب البعثة التي أوفدها صندوق النقد الدولي إلى بيساو في الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس، وافقت الحكومة على تنفيذ العديد من التدابير لضبط الإنفاق وزيادة تحصيل الإيرادات وتحسين الشفافية والحوكمة. ويُقدّر أنّ غينيا – بيساو ستحتاج إلى مبلغ ٤٤ مليون دولار لدعم ميزانيتها في عام ٢٠٠٩. وتأمل الحكومة، على افتراض أنها استوفت المعايير المتفق عليها في إطار برنامج المساعدات الطارئة بعد انتهاء النزاع، أن تنتقل إلى اتخاذ ترتيبات مع صندوق النقد الدولي في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩ لوضع خطة للحد من الفقر وتحقيق النمو.

٣٥ – وإن سعر الكاجو في السوق الدولية منخفض، وسجلت أسعاره لدى المنتجين انخفاضا كبيرا بالقياس إلى أسعار عام ٢٠٠٨. فأسعار الكاجو التي تُدفع للمزارعين تتراوح بين ٧٥ و ١٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة الأفريقية للكيلوغرام (٠,١٥ إلى ٠,٣٠ دولارا) مقابل ٢٥٠ إلى ٣٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة الأفريقية عام ٢٠٠٨ (٠,٥٠ إلى ٠,٧٠ دولارا). ومع أن الحكومة لم تحدد سعرا مرجعيا، فإنها تتفاوض مع بعض رجال الأعمال المحليين من القطاع الخاص لشراء الكاجو بسعر يتراوح بين ٢٠٠ فرنك و ٢٣٠ فرنكا من فرنكات الجماعة الأفريقية للكيلوغرام. وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، انخفضت حدة التوتر الاجتماعي الناجم عن أسعار المواد الغذائية، وخصوصا بسبب الضوابط المفروضة على أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود. ومع ذلك، حذر تحليل للأمن الغذائي أجرته الحكومة والمجتمع المدني وشركاء التعاون الإنمائي من احتمال وقوع أزمة غذائية.

٣٦ – ويشكل عجز الحكومة حتى الآن عن دفع المرتبات المتأخرة لموظفي الخدمة المدنية مصدرا للتوتر الاجتماعي وخيبة للأمل من الحكومة. وقد تعرض قطاعا الصحة والتعليم إلى موجة من الإضرابات جعلت الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية أكثر محدودية مما كان عليه، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء. وتستمر معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في الازدياد، وأكثر من ٤٥ في المائة من الأطفال

في سن الدراسة لا يرتادون المدرسة. وأسهم عدم إعطاء أي معلومات بشأن الاتفاقات التي تنظم صرف الأموال المقدمة من الجهات المانحة لدعم التعليم واستخدامها، في شيوع تصورات خاطئة ساهمت في تفاقم التوتر بين الحكومة والمدرسين. ويهدد تعطل المدارس المتكرر، فضلا عن التأخر في بدء العام الدراسي حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بضياع السنة الدراسية. ونتيجة لذلك، لم يحصل إلا ٠٠٠ ٢٧ طفل من أصل ٠٠٠ ١٥٠ طفل على الغذاء في إطار برنامج المقاصف المدرسية الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي. وإضافة إلى الانقطاع المزمن في التيار الكهربائي، تعاني العاصمة بيساو من نقص شديد في المياه بسبب عدم توفر الطاقة لتشغيل المضخات. ويزيد ذلك من إمكانية تفشي الكوليرا في البلد، وهذا مرض متوطن في غينيا - بيساو. زد على ذلك أنه يتم الاتجار بنحو ٢٠٠ طفل شهريا يُخرجون من البلد.

٣٧ - وأجرى البنك الدولي مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل لإعداد المذكرة الاستراتيجية المؤقتة لعام ٢٠٠٩. ووقعت الحكومة وشركة أنغولية لاستخراج البوكسايت في ٨ أيار/مايو اتفاقا مُنحت بموجبه شركة استخراج المعادن هذه امتيازا لبناء ميناء بوبا في الجنوب وإدارته وتشغيله. واستنادا إلى ما ذكره المقاولون، سيكون الميناء أكبر الموانئ العميقة المياه في المنطقة دون الإقليمية ويجري بناؤه في إطار مشروع لاستخراج البوكسايت في الجنوب تبلغ قيمته نحو ٣٠٠ مليون دولار.

تاسعا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٨ - وأعرب المدعي العام عدة مرات عن قلقه لتعرقل تحقيقات لجنة التحقيق في أحداث يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، بسبب عدم توافر الموارد المالية والفنية والظروف الأمنية اللازمة. وساعد اللجنة في أعمالها ضابطان من مكتب التحقيقات الفيدرالي التابع للولايات المتحدة. وتابعت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو التحقيقات الأولية وراقبت الجلسات للتأكد من احترام سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان. وشككت اللجنة في سلامة التحقيقات العسكرية التي أجريت بموازاة تحقيقاتها وشكت من عدم تعاون الجيش في الكشف عن عناصر الجيش الذين كانوا في الخدمة في منزل الرئيس فييرا لدى اغتياله. كما شكت الشرطة القضائية من عدم تحرك السلطات العسكرية لإعادة عناصر الجيش الذين كانوا محتجزين في زنزانات الشرطة القضائية لأسباب ذات صلة بالاعتداء الذي استهدف منزل الرئيس فييرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إنما أطلق سراحهم لاحقا في ٢ آذار/مارس رجال مسلحون كانوا يرتدون الزي العسكري.

٣٩ - وأرفقت اللجنة العسكرية بتقرير من ست صفحات ملفا يتضمن وثيقة تقع في ١٥٠ صفحة و ١١ كاسيت صغيرة و ٥ كاسيتات من المقرر أن تسلم كلها إلى المحكمة. وطلب المدعي العام التقرير بأكمله والمشبوهين العشرة الذين يزعم أن الجيش يحتجزهم. ومن ضمن مختلف المشبوهين المحتجزين لدى الجيش أيضا مدنيون لا تسري عليهم أحكام القضاء العسكري. ولا يسمح لمحامي المحتجزين وأسرهم من مقابلتهم بشكل دوري، ووفقا للرابطة الدولية لحقوق الإنسان، بدت على بعضهم آثار التعذيب. وأُعرب عن القلق بشكل خاص على صحة رئيس الأركان السابق لسلاح الجو، العميد مانويل ملسيادس فرناندس.

٤٠ - وفي ٢ نيسان/أبريل، هدد رجل مسلح رئيس جمعية حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، لويس فاز مارتز، بعيد إصدار الجمعية بيانا صحافيا شجبت فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها عناصر من الجيش. وجاء هذا التهديد عقب القيام في ٢٣ آذار/مارس بحجز بيدرو إنفاندا، محامي رئيس الأركان السابق لسلاح البحرية، بوبو نا تشتو، بشكل تعسفي وتعذيبه، والاعتداء جسديا على رئيس محكمة الحسابات، فرنسيسكو فضول في ١ نيسان/أبريل. وأصدر ممثلي بيانا صحافيا كرر فيه حق جميع المواطنين في حرية التعبير ودان هذه الحوادث. وشكل المدعي العام لجنة للتحقيق في هذه الحوادث.

عاشرا - تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٤١ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق العامل المواضيعي المعني بقضايا المرأة، الذي يشارك في رئاسته مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقديم الدعم لعملية تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعقب الدورة الثالثة والأربعين للفريق العامل ما قبل الدورة التابع للجنة، التي عقدت في الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أُرسلت إلى حكومة غينيا - بيساو قائمة من الأسئلة لتجيب عليها وتعيدها مشفوعة بالتقرير الجامع والمرفقات مترجمة إلى إحدى لغتي عمل اللجنة. وفي هذا السياق، يقدم الفريق العامل دعمه الفني إلى معهد شؤون المرأة والطفل التابع لوزارة التضامن.

حادي عشر - أمن الموظفين

٤٢ - ما زال معدل الجريمة منخفضا نسبيا. إذ أفيد بحصول حادثة واحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تعرض فيها منزل أحد موظفي الأمم المتحدة إلى السرقة.

ثاني عشر – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

٤٣ – أشار رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة منه إلى الأمين العام إلى ضرورة إنشاء مكتب متكامل تابع للأمم المتحدة في غينيا – بيساو، على النحو الموصى به في البيان الصادر عن رئيس المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/37). وطلب مني المجلس أن أقدم توصيات بحلول ١٥ حزيران/يونيه. وأوفدَت إلى غينيا – بيساو في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل بعثة تقييم فنية مشتركة بين الوكالات لشرح أهداف الأمم المتحدة ذات الأولوية في سبيل توطيد السلام في البلد ووضع مقترحات بشأن وجود متكامل للأمم المتحدة فيها. وعقب التشاور مع إدارات ووكالات شتى، أقترح أن يحل محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وذلك لفترة أولية تستغرق عاما واحدا.

ألف – ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو

٤٤ – أقترح أن تسند إلى المكتب ولاية مساعدة حكومة غينيا – بيساو في جملة أمور منها ما يلي:

(أ) مساعدة لجنة بناء السلام في أعمالها المتعددة الأبعاد مع غينيا – بيساو؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لصون النظام الدستوري واحترام سيادة القانون احتراما تاما؛

(ج) دعم السلطات الوطنية لإقامة نظام لإنفاذ القانون ونظام للعدل الجنائي يتسمان بالفعالية والكفاءة؛

(د) دعم إجراء حوار سياسي يشمل الجميع وعملية تحقيق المصالحة الوطنية باعتبار ذلك أحد أطر توطيد السلام المؤسسية؛

(هـ) تقديم الدعم والمساعدة على المستويين الاستراتيجي والفني لاستحداث استراتيجية من أجل إصلاح قطاع الأمن وتنسيق تنفيذها؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالبشر، بخاصة الأطفال، وبالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(ز) الاضطلاع بأنشطة تفعيل حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها وتقديم الدعم لترسيخ احترام سيادة القانون؛

(ح) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام بما يتفق مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ط) تيسير الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لوضع حد لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛

(ي) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء في سياق الجهود التي تبذلها للمساهمة في إحلال الاستقرار في غينيا - بيساو؛

(ك) المساعدة على حشد المساعدات الدولية.

باء - بنية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وقوامه

٤٥ - يُقترح أن يرأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ممثل خاص يرفع تقاريره إليّ عبر إدارة الشؤون السياسية. وسيضطلع الممثل الخاص، الذي سيعيّن برتبة أمين عام مساعد، بمسؤولية تنفيذ ولاية المكتب المتكامل وإدارة البعثة بصورة عامة. وسيتلقى الممثل الخاص للأمين العام الدعم من نائب للممثل الخاص (مد-٢) يتولى أيضا مهام المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتولى نائب الممثل الخاص رئاسة البعثة في غياب ممثلي الخاص.

٤٦ - وينبغي أن يشمل ملاك موظفي المكتب المتكامل ممثلي الخاص ونائبه و ٣٨ موظفا مختصا (٢٧ موظفا دوليا من الفئة الفنية و ١١ موظفا وطنيا من الفئة الفنية). وقد أوعزت إدارة شؤون السلامة والأمن بضرورة وجود ٣٧ موظف أمن، من بينهم ٨ موظفين لتوفير الحماية القريبة للممثل الخاص للأمين العام. وسيدعم المكتب المتكامل ٥ مساعدين إداريين، و ٣٢ موظفا للدعم الإداري واللوجستيات، و ٥ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة.

٤٧ - وسيتكون المكتب المتكامل من مكتب أمامي يتولى تقديم الدعم لممثلي الخاص ونائبه، ومن أربعة أقسام فنية يتركز عملها على المجالات الرئيسية المشمولة بولايته، وهي: الشؤون السياسية، وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وإصلاح قطاع الأمن، والإعلام. وسيقوم كل قسم بالتنسيق والعمل مع عناصر فريق الأمم المتحدة القطري، عند الاقتضاء، فيما يتعلق بمجالات العمل الفنية المشتركة، في إطار رؤية مشتركة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في غينيا - بيساو.

٤٨ - وسيتكون المكتب الأمامي لممثلي الخاص من مدير مكتب (مد-١)، وموظف أقدم لشؤون التخطيط الاستراتيجي (ف-٥)، ومستشار في ميدان سياسات مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر (ف-٤)، ومساعد خاص (ف-٣). وسيتولى مدير المكتب إدارة وتنسيق أعمال الأقسام الفنية التابعة للبعثة، ويمثل ممثلي الخاص في الاجتماعات، عند الضرورة، ويعمل كموظف مسؤول بالوكالة في غياب ممثلي الخاص ونائبه. وسيقوم المساعد الخاص (ف-٣) بمساعدة ممثلي الخاص على القيام بمسؤولياته وصياغة الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك التقارير والبرقيات المشفرة. وسيتولى الموظف الأقدم لشؤون التخطيط الاستراتيجي رئاسة وتنسيق أعمال وحدة التخطيط الاستراتيجي التي ستضطلع بالتخطيط المشترك في الأمم المتحدة وتعزز التكامل بين الجوانب السياسية والإنمائية من عمل الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، على نحو يكفل تحقيق الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية والبرامج لجميع أطراف الأمم المتحدة العاملة في البلد. وستتولى الوحدة أيضا تسهيل تفاعل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري مع لجنة البرنامج والميزانية ولجنة بناء السلام. وستضم الوحدة موظفين من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب دعم بناء السلام. وسيضطلع المستشار في ميدان سياسات مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة (ف-٤) التي تشمل الاتجار بالبشر، بتقديم المشورة لممثلي الخاص، ويساعد الحكومة على استحداث عمليات مواجهة متكاملة لتزايد تهريب المخدرات والجريمة المنظمة. وسيستند عمله إلى مساهمات المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الموجود في داكار، السنغال، بما يتماشى وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالمخدرات والجريمة التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الجماعة المذكورة في كانون الأول/ديسمبر.

٤٩ - وسيرأس قسم الشؤون السياسية كبير المستشارين السياسيين (ف-٥) الذي سيتولى تقديم تحليلات استراتيجية للتطورات السياسية الداخلية ودون الإقليمية، ويقيم علاقات مباشرة مع نظرائه الوطنيين والدوليين الرئيسيين. وسيضم القسم ٣ موظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤ و ١ ف-٣ وموظف وطني من الفئة الفنية) يعملون على تقوية العمليات الديمقراطية الوطنية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، وبخاصة البرلمان، ودعم العمليات الانتخابية. وسيقدم موظف للشؤون السياسية (ف-٤) وموظف وطني من الفئة الفنية الدعم إلى الحوار السياسي وجهود المصالحة، ويتحاوران مع الأحزاب السياسية، ويقدمان الدعم في ميدان الوساطة وفقا للحاجة. وسيتولى موظف للشؤون السياسية (ف-٤) وموظف فني وطني من الفئة الفنية عملية التنسيق مع المنظمات دون الإقليمية

بما يكفل التضافر والتكامل بين أنشطتها وبين الأنشطة التي كلف بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ويعملان مع المجتمع المدني ووسائط الإعلام المحلية. وسيضم هذا القسم أيضا موظفا للشؤون القانونية (ف-٤) وموظفا وطنيا من الفئة الفنية يقدمان المشورة لممثلي الخاص في المسائل القانونية، لا سيما ما يتعلق منها بالقانون الدستوري.

٥٠ - وسيرأس قسم حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية كبير موظفي حقوق الإنسان (ف-٥) الذي سيوفر بوجه عام خدمات التحليل والدعوة والتوجيه على الصعيد الاستراتيجي وصعيد رسم السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، ويقدم المشورة لممثلي الخاص بشأن حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وسيادة القانون. وسيضم القسم موظفا لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) وموظفا وطنيا من الفئة الفنية لشؤون حقوق الإنسان، يضطلعان بمسؤولية جمع معلومات عن حقوق الإنسان والتحقق منها وتحليلها والإبلاغ عنها، ويكفلان دمج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع ما يقوم به المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري من أنشطة. وسيوفر موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) وموظف وطني من الفئة الفنية المساعدة في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني بهدف تعزيز القدرات الوطنية على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة من خلال بناء القدرات ذات الصلة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ومساعدة الحكومة في صياغة التشريعات الوطنية، وتدريب موظفي الخدمة المدنيين الرئيسيين وسلطات الدولة، ودعم برامج التعليم وبرامج التعاون التقني وحملات التوعية في ميدان حقوق الإنسان. وسيعمل مستشار معني بالمسائل الجنسانية (ف-٤) وموظف وطني من الفئة الفنية على تعزيز القدرات الوطنية لحماية حقوق المرأة وتفعيلها، مع التشديد بصورة خاصة على كفالة إشراف المرأة في عمليات صنع القرار والبرامج الوطنية المتعلقة بتوطيد السلام، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ومشاركتها فيها. وإضافة إلى ذلك، سيتولى المستشار المعني بالمسائل الجنسانية دمج البعد الجنساني في الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لتوطيد السلام، تمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

٥١ - وسيرأس قسم إصلاح قطاع الأمن رئيس (مد-١) يضطلع بمسؤولية وضع استراتيجية البعثة وسياساتها لإصلاح قطاع الأمن، ويقدم المشورة للممثل الخاص للأمين العام، ويعمل كجهة رئيسية للاتصال مع النظراء الوطنيين والدوليين. وسيساعد رئيس القسم موظف مسؤول عن إصلاح قطاع الأمن (ف-٥) يضطلع بمسؤولية وضع الاستراتيجية والسياسات والخطط. وإضافة إلى ذلك، سيُعيّن موظفان لإصلاح قطاع الأمن (ف-٤) أحدهما لدى اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والآخر لدى أمانة تنسيق إصلاح قطاع الأمن،

لتقدم الدعم لأعمال تنسيق إصلاح قطاع الأمن وبرامجه على الصعيد الوطني. وسيضم القسم أيضا موظفا لشؤون سيادة القانون (ف-٤) يتولى شؤون التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الأطراف الفاعلة، من خلال توفيره الدعم التقني والدعم في مجال الدعوة لمبادرات إصلاح قطاع العدل، بما في ذلك نظام السجون. وسيقدم موظف لشؤون إصلاح قطاع الدفاع (ف-٤) خدمات الدعم والتحليل التقنيين لرئيس القسم وموظف شؤون إصلاح قطاع الأمن، فيما يتعلق برسم استراتيجية دفاع وطنية، إضافة إلى رسم استراتيجيات لكل سلاح من القوات المسلحة ووضع تشريعات لقطاع الدفاع. وإضافة إلى ذلك، سيتولى شؤون التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ويوفر لهما المشورة التقنية لرسم سياسة دفاع وطنية وتدريب القوات المسلحة. وسيعمل مستشار أقدم لشؤون الشرطة (ف-٥) وثلاثة موظفين لشؤون الشرطة (ف-٣)، من بينهم موظف (ف-٣) مكلف بمكافحة الاتجار بالأطفال، على إصلاح جهاز الشرطة، وسيقدمون المساعدة لنظرائهم الوطنيين في ميادين تنمية القدرات واستحداث آليات للمساءلة والرقابة وتطبيقها، بالإضافة إلى وضع معايير مهنية للشرطة. وسيشرف مستشار شؤون الشرطة وموظفو شؤون الشرطة على عمل ١٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة. وسيتولى موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-٣) وموظف وطني من الفئة الفنية التنسيق بدقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقدمان الدعم التقني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٢ - وسيرأس قسم شؤون الإعلام موظف إعلام (ف-٤) يضطلع بمسؤولية وضع استراتيجية وخطة للإعلام والاتصالات وتنفيذهما، دعما لولاية المكتب المتكامل في ميادين إصلاح قطاع الأمن والحوار السياسي وعمليات المصالحة وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية. وسيكون رئيس القسم مسؤولا أيضا عن رسم استراتيجية إعلامية تشتمل على برنامج لبناء قدرات وسائط الإعلام المحلية. وسيضم هذا القسم أيضا موظفا من الفئة الفنية (ف-٣) يعمل مع رئيس القسم لتوفير الدعم للسلطات الوطنية فيما يتعلق باستراتيجيتها الوطنية للإعلام والاتصالات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وإضافة إلى ذلك، سيقدم موظفان وطنيان من الفئة الفنية المساعدة على صعيد العمل مع وسائط الإعلام المحلية وغيرها من الأطراف الفاعلة، ويتولى موظف وطني إدارة الموقع الشبكي للبعثة.

٥٣ - وستكون مقدرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على تنفيذ ولايته مرهونة بحصوله من إدارة الدعم الميداني على ما يلزم من قدرة وموارد لوجستية ودعم تشغيلي.

٥٤ - ولكي تتمكن الأمم المتحدة من توفير الدعم الحيوي لغينيا - بيساو في الفترة التي تلي الانتخابات، وضمان الانتقال السلس إلى وجود متكامل للأمم المتحدة، أوصي بتمديد الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لفترة أخيرة تستغرق ستة أشهر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة، ستواصل البعثة تقديم الدعم للسلطات المحلية في مجال توطيد السلام، على نحو يتوافق وولايتها الحالية. وأوصي أيضا بأن يضع المكتب أي تدابير انتقالية لا بد منها لكفالة تحول مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بسلاسة، إلى مكتب متكامل.

ثالث عشر - ملاحظات

٥٥ - يشجعني أن مؤسسات الدولة والأطراف السياسية وأطراف المجتمع المدني الفاعلة قد تمكنت من إيجاد حل توافقي للمعضلة الدستورية التي واجهها البلد غداة اغتيال رئيس الدولة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩. وآمل في أن يشكل ذلك إيذانا بفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية في البلد صفحة تهيئ المناخ المناسب لإجراء الحوار الوطني من أجل إيجاد حل للتحديات الجسيمة التي يواجهها البلد والتي تتطلب حلولا تستند إلى التوافق الوطني.

٥٦ - إنني أحث شعب غينيا - بيساو، وهو يعدّ العدة للانتخابات الرئاسية في ٢٨ حزيران/يونيه، الاضطلاع بمسؤوليته المدنية على غرار ما قام به في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨. كما أدعو المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية ومناصريهم إلى أن يبدوا، قولا وفعلا، درجة رفيعة مماثلة من المسؤولية المدنية والاحترام لحقوق المواطنين الآخرين في حرية الرأي والتجمع، والمساهمة في إشاعة مناخ سلمي قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وأدعو المرشحين ومناصريهم إلى القيام بصفة خاصة باحترام قرار الناخبين، والتقدم بأي طعن في النتائج عبر القنوات القانونية الملائمة، والقبول بالنتيجة النهائية للانتخابات. وينبغي للجيش احترام الدستور والبقاء بعيدا عن المعترك السياسي. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للأطراف السياسية الفاعلة استخدام الجيش أو التلاعب به لتحقيق مآربهم الشخصية.

٥٧ - وتشكل الانتخابات شرطا رئيسيا لإعادة إحلال النظام الديمقراطي بشكل كامل وخلق بيئة مواتية للقيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية الدائمين. وأثني على شركاء غينيا - بيساو الدوليين لاستجابتهم العاجلة للنداء الذي أطلقته الحكومة للحصول على الموارد التقنية والمالية اللازمة لإجراء هذه الانتخابات. ولا بد أن ينصب التركيز الوطني بعد الانتخابات على كيفية توحيد البلد على نحو يتيح إجراء إصلاحات صعبة وإعادة تنشيط الاقتصاد، بحيث يصبح الهدف المتمثل في توفير الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل واقعا ملموسا.

٥٨ - ويمثل إنشاء لجنة للتحقيق ذات مصداقية عاملا أساسيا لإنهاء دورات العنف والإفلات من العقاب في البلد. ولا بد لغينيا - بيساو وشركائها الدوليين من العمل معا ليضمنوا ألا يواجه التحقيق الجاري نفس مصير التحقيقات السابقة التي أخفقت في تقديم مرتكبي الجريمة إلى العدالة، وقوضت الثقة في النظام القانوني، وغذّت حس الإفلات من العقاب. والعدالة هي عماد الديمقراطية السليمة. وقد أعربت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مرارا عن استعدادهما لمساعدة الحكومة في توفير الموارد وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء تحقيق وطني سليم وشفاف يخدم قضية العدالة.

٥٩ - وأعرب عن انشغال بالي لعمليات التوقيف والاعتداءات التي يتعرض لها منتقدو القيادة العسكرية، ولحدوث انتهاكات لحقوق المحتجزين أثناء التحقيق العسكري الموازي. وليس من الممكن جلاء الحقيقة وتحقيق العدالة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وأدعو الحكومة إلى العمل لضمان احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٦٠ - وتواجه الحكومة حالة مالية صعبة وعجزا ضخما يعيقان تسديد المرتبات وتوفير الموارد للتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأود أن أثني على الشركاء الدوليين لما بذلوه من جهود لتنظيم اجتماع المائدة المستديرة في برايا ووضع الخطط لعقد مؤتمرات للجهات المانحة في وقت لاحق من هذا العام. بيد أنه من الأهمية الفائقة بمكان أن يجتمع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية لإيجاد حلول مرنة تتيح التدخل في الوقت المناسب لدعم ما يبذله البلد من جهود لبناء السلام الدائم. وإذ أُقرّ بأن المناخ الاقتصادي الدولي السيئ يؤثر سلبا في جميع البلدان، فإنني، رغم ذلك، أناشد شركاء غينيا - بيساو الدوليين مساعدة البلد، لأنه لا يستطيع حل مشاكله وحده. وأكرر ندائي إلى الحكومة وشركائها لإجراء حوار عن كيفية الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الدولية وإجراء الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها في الإدارة العامة وقطاع الأمن. وستمكّن هذه الإصلاحات البلد من تحسين إدارته المساعدات والموارد واستثماره في الخدمات الأساسية والتنمية.

٦١ - وأود أن أختتم تقريري بالثناء على موظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بقيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، وعلى المنسق المقيم للأمم المتحدة وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، للعمل الهام الذي يواصلون تأديته في غينيا - بيساو.